المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل التنمية المحلية (ولاية تبسة نموذجاً) *

أ. د. شريف غياط **
أ. محي الدين مكاحلية ***

* تاريخ التسليم: 18/ 12/ 2013م ، تاريخ القبول: 16/ 3/ 2014م.
** رئيس فرقة بحث بمخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد/ جامعة 8 ماي 1945 «قالمة»/ الجزائر.
*** عضو فرقة بحث بمخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد/ جامعة 8 ماي 1945 «قالمة»/ الجزائر.

ملخص:

لا شك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً مهماً وحيوياً في ضمان استمرار التنمية الاقتصادية واستدامتها، كونها تشكل مدخلاً مهماً من مداخل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال قدرتها على توفير فرص العمل ودورها في مجال تنويع الهيكل الصناعي وتغذية الصناعات الكبيرة. لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم هو تهيئة المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات على المستوى المحلي، والدفع في اتجاه تسهيل قيامها والعمل على توفير الأطر والمتطلبات كافة لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة في تحقيق تنمية وتجسيدها على مستوى الصعيد المحلي.

وضمن هذا الإطار فقد سعت الجزائر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى تنمية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، من خلال إرساء القواعد السياسية والقانونية كآلية أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات عبر ربوع الوطن، وبخاصة في الهضاب العليا كولاية تبسة التي تعد من المناطق التي تسعى فيها الجزائر إلى دعم التنمية المحلية، من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالولاية إلى الانسجام مع توجه السياسة الوطنية نحو التنوع الاقتصادي، بغية تجسيد التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة بين مختلف المناطق الجغرافية.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، التنمية المحلية، النمو الاقتصادي.

Small and Medium Entreprises as a Medium to Activate Local Development «Province of Tebessa as a Model»

Abstract:

It is obvious that small and medium enterprises play an important and vital role in ensuring the continuation and sustainability of the economic development. These kinds of enterprises constitute an important access to the economic growth by creating jobs. The current trends aim to create an adequate investment climate for these enterprises at the local level, and make it easier for them to emerge and achieve success through the supply of the necessary framework to establish and develop small and medium enterprises.

Algeria has sought to take a set of procedures in order to make the role of small and medium enterprises more effective in the economic development through establishing political and legal bases. The objective of these procedures is the development of such enterprises all over the country especially in the high plateaus like "Tebessa" in which Algeria is seeking to support local development by taking advantage of the potentials offered by small and medium enterprises. The latter is one of the factors that will help the city "Wilaya" to be in harmony with the trend of national policy towards economic diversification in order to realize a global and balanced national development between various geographical regions.

Key words: *small and medium enterprises, sustainable development, local development, Economic growth*

1. تمهيد:

لقد أصبح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتعاظم في الحياة الاقتصادية بشكل واضح في وقتنا الراهن. حيث أصبحت محوراً للدراسات الاقتصادية باعتبارها كياناً مختلفاً عن المؤسسات الكبيرة في حجمها، وفي طريقة تسييرها واستراتيجياتها، وليس على أنها مرحلة من مراحل التحول نحو بلوغ الحجم الأمثل، حيث شهدت الفترة الأخيرة اهتماماً كبيراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية في العديد من الدول، والتي أكدت أهمية الاعتماد على هذه المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل، وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد لهذا النوع من المؤسسات، وتنامي الدعوة إلى ترقيتها، وكذا مساهمتها المعتبرة في الناتج المحلي لعدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فضلا عن دورها في تحقيق توازن المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. زد على ذلك دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يتوقف عند هذا الحد، بل امتد ليهتم بالجانب البيئي، خاصة مع ظهور نوع جديد من المنافسة يعطي أهمية للدور البيئي الذي تمثله هذه المؤسسات. ليصبح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجسيد تنمية محلية تتصف بالاستمرارية والاستدامة شديد الأهمية. وهذا ما يدل على أن مؤسسات هذا القطاع، لم تعد تكتفي بتحقيق أهدافها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فقط، بل تتعداه لتشمل الجانب البيئي. وكغيرها من الدول فقد أولت الجزائر أهمية كبيرة بهذا القطاع، وعملت على تجسيده محلياً لخلق الثروة على المستويين المحلي والوطني على حد سواء، وبما أن ولاية تبسة جزء من التنمية الوطنية الشاملة، التي تسعى الجزائر إلى خلقها من خلال دعم هذه المؤسسات، فقد سعت هي الأخرى إلى استغلال إمكاناتها الهائلة عن طريق تشجيع قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتسهيل انتشارها محلياً بهدف ضمان تقدم الولاية على كافة الأصعدة بغية تحقيق تنمية محلية تمكنها من المساهمة في تجسيد التنمية الوطنية المنشودة.

2. إشكالية الدراسة:

لا ريب في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تعدُّ في الوقت الراهن من أبرز الدعامات والركائز المتبعة لتجميع الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء،

وذلك من خلال دفع ودعم عجلة التنمية. لذلك وإدراكاً بالدور الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول، فقد سعت الجزائر إلى تطوير هذا القطاع وترقيته، وذلك من خلال تبني ودعم سياسات واضحة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى تحقيق التنمية المنشودة. ولا شك في أن ولاية تبسة تعد جزءاً من التنمية الوطنية الشاملة، التي تحاول الجزائر بلوغها من خلال مساعدة ودعم هذه المؤسسات.

تأسيسا على ما تقدم، فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجسيد التنمية المحلية بولاية تبسة؟

وعليه وانطلاقا من هذا التساؤل، سيحاول الباحثان الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما المعايير المستخدمة في تصنيفها؟
- ما الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي؟
- ما المقصود بالتنمية المحلية وما أبرز أبعادها؟
- ما واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة؟
- ما الآفاق المستقبلية لهذه المؤسسات في ولاية تبسة، وما أثرها على التنمية المحلية؟

3. الفرضيات:

لمعالجة إشكالية الدراسة المطروحة، فقد اعُتمدت بعض الفرضيات التي تعد أقرب استجابة للأجوبة المحتملة **والتي نلخصها فيما يأتي**:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة وأساسية في عملية التنمية من خلال تأثيرها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.
- تتميز التنمية المحلية بكونها عملية معقدة تتخذ أبعاداً عدة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية.
- لقد تحسن مستوى الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تيقناً بأهمية هذه المؤسسات وتشجيعها كاستراتيجية بديلة للمؤسسات الضخمة التي

عجزت عن تحقيق التنمية المنشودة.

♦ يعدُّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة قطاعاً مهماً وفعالاً، له مكانته ضمن استراتيجية الولاية الرامية إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي عبر ربوع الولاية.

♦ يظهر دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة وولاية تبسة بصفة خاصة من خلال مساهمتها الفاعلة في التشغيل، بالإضافة إلى رفع الإيرادات الجبائية والارتقاء بمستوى مختلف الأنشطة الاقتصادية.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة والمتداولة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، ومقرري السياسة التنموية في مختلف الدول المتقدمة أو النامية منها، خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة كان لها الأثر الواضح على أهمية هذه المؤسسات ومكانتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. **ويمكن استخلاص أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:**

♦ الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.

♦ لكون التنمية المحلية تعد من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وإرساء قواعد التنمية الشاملة والمتوازنة.

♦ الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة وفي مختلف الولايات، إيماناً منها بتحقيق التوازن الجهوي، وبخاصة في ولايات الهضاب العليا كولاية تبسة.

♦ المكانة المهمَّة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع وتيرة التنمية المحلية وتسريعها بولاية تبسة من خلال الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد والإمكانات الهائلة التي تزخر بها هذه الولاية، بهدف تطوير وتنمية اقتصاديات المنطقة.

♦ تكوين بطاقية خاصة بتوزيع وتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مختلف الأنشطة الاقتصادية بولاية تبسة، مما يعطي صورة واضحة ودقيقة لصناع القرار وراسمي السياسات بالولاية عن توجه هذه المؤسسات، الأمر الذي يسمح باتخاذ القرارات

المناسبة والمتعلقة بتشجيع وتنمية مؤسسات هذا القطاع والعمل على تحقيق التوازن في تمركزها قطاعيا وجغرافيا.

5. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى إبراز القدرة والفعالية التي يكتسبها نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمته في حل المشاكل، التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني، خاصة ونحن مقبلون على تحولات اقتصادية دولية البقاء فيها للأقوى. وهذه الأهمية تعود أساساً إلى الخصائص والمميزات، التي تجعل هذه المؤسسات أكثر ملائمة وقدرة على تطوير الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية الدولية.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى توضيح جملة من النقاط:

- محاولة إبراز أهم الخصائص التي تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الاستراتيجيات التنموية الفعالة، ودورها في تحقيق التوازن على المستوى الكلي.
- إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المحلية على المستويين البلدي والولائي.
- محاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية، وتسليط الضوء على مدى استفادة ولاية تبسة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجسيد التنمية المحلية بها.
- كشف أهم العقبات والمشكلات التي تعوق تطور الاستثمار عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عموماً وولاية تبسة بصفة خاصة، ومحاولة اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تحسين المحيط المتدهور.
- محاولة استخلاص أهم المحاور التي يمكن أن تمثل أرضية بناء سياسة اقتصادية تهدف إلى تطوير ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عامة وولاية تبسة خاصة.

6. منهج الدراسة وحدودها:

حتى نعطي الدراسة حقها من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناتها، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول موضوعية وواقعية، اعتمدنا جملة من المناهج المستخدمة في الدراسة، حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإلمام بمختلف المفاهيم النظرية التي تضمنتها الدراسة. ولإسقاط

هذه الدراسة على واقع الجزائر وولاية تبسة، فقد ارتأينا استخدام المنهج الاستقرائي وذلك لدراسة الدور التنموي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي بولاية تبسة وصولاً إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة في الجزائر.**وبالتالي فإن هذه الدراسة تتمحور في إطارها حول**:

♦ **الإطار النظري**: تم التطرق لدراسة هذا الموضوع، كونه يمثل أحد أبرز المواضيع المتداولة على الساحة الاقتصادية، وذلك من خلال الإحاطة بالدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الوطني والمحلي.

♦ **الإطار المكاني**: تطرقت الدراسة الميدانية للدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة.

♦ **الإطار الزماني**: تمحورت هذه الدراسة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تجسيد التنمية المحلية، حيث امتدت فترة الدراسة على مستوى الجزائر (المستوى الوطني) من سنة 2001 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013، وذلك مواكبة لبداية الاهتمام الفعلي بهذا القطاع على المستوى الوطني.في حين امتدت الدراسة الميدانية من سنة 2006 إلى غاية سنة 2013، وذلك نتيجة تأخر اهتمام السلطات المحلية لولاية تبسة بهذا القطاع.

على ضوء ما تقدم، قُسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة هي:

- المحور الأول– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على التنمية:
- المحور الثاني– الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية:
- المحور الثالث– واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة ودورها في تفعيل التنمية المحلية:

المحور الأول ـ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على التنمية:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة وواضحة داخل اقتصاديات مختلف الدول، وذلك نظراً لدورها المحوري والمتزايد في تحقيق التنمية المنشودة من خلال إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق مناصب الشغل واستيعاب التكنولوجيا المتجددة.

1.1.ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أثبتت مختلف الدراسات والأبحاث أن وضع تعريف رسمي وعالمي للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة أمرٌ غاية في الصعوبة، نظراً لعراقيل عدة منها اختلاف درجة النمو والتقدم بين الدول، وهو ما جعل كل دولة تنفرد بتعريف خاص بها يرتبط بدرجة نموها الاقتصادي، والتعريف المقترح إما أن يكون قانونياً، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أو إدارياً كتعريف ألمانياً، وأيضا بعض التعاريف المتفق عليها من قبل المجموعات الدولية، مثل التعريف المقدم من البنك الأوروبي للاستثمار في إطار الاتحاد الأوروبي، وكذا تعريف البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، حيث تعرف هذه الأخيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: «كافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية والحرفية واليدوية، التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10 إلى 50 عاملا» (خضر، 2002، 4) .

بينما يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع على النحو الآتي (ناصر، محسن، 2011، 3) :

أ. المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من 10 عمال، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

ب. المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 عامل، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

ت. المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

وفي الجزائر تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن صفتها القانونية على أنها: «كل مؤسسة إنتاج السلع والخدمات توظف ما بين (1–250 عاملا) ، لها رقم أعمال سنوي لا يتعدى ملياري دينار جزائري وإجمالي الميزانية السنوية لا يتعدى 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية» [1 (*)] .

◄ 1.1.1.المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف عن غيره من المصطلحات التي يسهل تحديد مفهوم خاص بها؛ لأنها ببساطة تعاني من إشكالية تتعلق بصعوبة الوصول إلى تعريف دقيق لها.لذا فإنه حتى يتم التوصل إلى مفهوم مشترك نسبياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أُعتمدت مجموعة من المعايير الأساسية نوجز الأهم منها في هذا الشأن كالآتي:

---

1 (*) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المرسوم التنفيذي رقم (18-01) والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 27 رمضان 1422 والموافق لـ 12 ديسمبر 2001، العدد 77، ص 12.

- أولا– المعايير الكمية: تتمثل المعايير الكمية في ما يأتي:

– معيار رأس المال: يعدُّ رأس المال المستخدم بالمؤسسة أحد المعايير الأساسية للتمييز بين المؤسسات على اعتبار أن حجم الأموال المستثمرة يعطي صورة عن حجم المؤسسات من الناحية الكمية، غير أنه يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده (السيد، 2005، 49) .

– معيار حجم العمالة: ويعد أبسط المعايير المتبعة للتعريف، وأكثرها شيوعاً نظراً لسهولة القياس والمقارنة عند إجراء الإحصاءات الصناعية، إلا أن هذا المعيار يختلف من دولة لأخرى، فضلاً عن أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم على مستوى هذه المؤسسات (غياط، بوقموم، 2008، 19) .

– معيار قيمة المبيعات: وهو أحد المعايير التي تميز بين المؤسسات من حيث النشاط وقدرتها التنافسية في الأسواق.ويعدُّ هذا المعيار من المعايير الحديثة والمهمة (خوني، حساني، 2008، 19) .

– معيار معامل رأس المال: يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتم الاعتماد على كل من عدد العاملين ورأس المال، خاصة بعد الانتقادات الموجهة لكل منهما على انفراد وبالتالي، فالجمع بينهما يقلل من الانتقادات (السيد، 2005، 50) .

- ثانيا– المعايير النوعية: على الرغم من الدور الذي تلعبه المعايير الكمية في تحديد مفهوم دقيق لهذه المؤسسات فإنها تعرضت للعديد من الانتقادات، لذلك ظهرت المعايير النوعية بصفتها مكملة لها.ومن أهم هذه المعايير ما نخصه بالذكر فيما يأتي (جواد، 2007، 34) :

– الاستقلالية: ونعني بها استقلالية المؤسسة عن أية تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى.

– الملكية: إن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون تابعة للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال إلا أن نسبة منها تكون في صورة مؤسسات فردية وعائلية، كما قد تكون ملكيتها ملكية عامة.

– الحصة السوقية: يميز هذا المعيار بين أحجام مختلف المؤسسات بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق.

– محلية النشاط: حسب هذا المعيار يتم التمييز بين المؤسسات على أساس امتداد

نشاطها التسويقي.

- المعيار التنظيمي: يقصد به شكل الإدارة والملكية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المعيار التكنولوجي: حيث تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أساس الأساليب الإنتاجية المستخدمة فيها.

وبالعودة إلى الجزائر، فإنها كغيرها من الدول، وبغرض الانسجام مع المعطيات الجديدة، وخاصة بعد انضمامها إلى المشروع المتوسطي، وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)[*2] ، وجدت نفسها مجبرة على إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد تأكد الدور والمكانة التي تحتلها حالياً في دعم التنمية الاقتصادية.فعلى الرغم من المحاولات العديدة لإعطاء تعريف رسمي لها فإنه وإلى غاية 2001، لم يكن هناك تعريف دقيق لهذا النوع من المؤسسات إلى غاية إصدار القانون رقم (01-18) اعتمدت من خلاله الجزائر على تعريف أكثر رسمية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001، 12) .

◄ 2.1.1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تعد المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار.وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (40%-80%) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (50%-60%) من القوى العاملة في العالم.وتسهم هذه المؤسسات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول.وتوضح الإحصاءات المتاحة عن بعض دول العالم العربي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 99% من إجمالي عدد المؤسسات التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي بمصر، ويعمل بها حوالي ثلث قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، كما تشكل هذه المؤسسات 84% من العدد الإجمالي للمؤسسات في تونس، 90% في الكويت (طشطوش، 2012، 64-66) ، هذا الأمر لا يختلف كثيراً في بقية دول العالم المتقدم، إذ تشكل هذه المؤسسات على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 98% من العدد الإجمالي للمؤسسات الناشطة، وتوظف ما يقارب

2 (*) Organisation Mondiale de Commerce

53% من قوة العمل، في حين تمثل نفس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا 96% من عدد المؤسسات مستوعبة عمالة تقدر بـ 85% من مجموع اليد العاملة (غياط، بوقموم، 2009، 50) .

ومن ثم أدركت مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الارتقاء باقتصادياتها، الأمر الذي أدى بها إلى انتهاج العديد من السبل والآليات الداعمة لهذه المؤسسات، ورسم القواعد والاستراتيجيات الفعالة التي تعبد لها طريق النجاح والاستمرارية لتمارس نشاطها في بيئة اقتصادية مناسبة.

وسواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أم النامية، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستحوذ على النسبة الأعلى من المؤسسات العاملة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما أنها تستوعب نسبة عمالة أكبر نتيجة لتدني تكلفة خلق فرص العمل فيها، زيادة على كونها تعد الأكثر اعتماداً على الموارد المحلية الأولية المتوفرة في البيئة المحيطة، مما يكسبها القدرة على تلبية مختلف احتياجات السكان المحليين وبأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية وإحلال المنتجات المحلية محل السلع المستوردة.إضافة إلى كونها الأكثر استخداما للتكنولوجيا المحلية، مما يزيد من القيمة المضافة لديها.وهي مزايا تتماشى مع ظروف الدول العربية ومنها الجزائر، خاصة ما يتعلق بانخفاض معدلات التشغيل، حتى أن البنك الدولي قد أشار سنة 2004 إلى حاجة المنطقة العربية إلى تدبير 74 مليون فرصة عمل خلال العشرين عاما القادمة، وهو رقم لا يمكن تجسيده دون الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة، لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا ومنفذا هاما لاستخدام هذه الموارد (تقرير التنمية البشرية، 2005) .

2.1 إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية:

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي، وبذلك ينظر إلى الاستثمار في هذه المؤسسات على أنه وسيلة للحد من البطالة نظراً إلى كثافة عنصر العمل به، وانخفاض ما يستلزم من رأس المال لخلق فرص العمل.كما أنه وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع والتخفيف من حدة الفقر، ونظراً إلى أهمية هذا القطاع أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف، ووضع برامج تنموية، مكنتها من تطوير مؤسساتها الصغيرة

والمتوسطة، وتحقيق نتائج حسنة على مستوى اقتصادياتها المحلية.

ولا شك في أن الوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، **يجعلنا نبين دورها التنموي من خلال النقاط الآتية**:

◄ 1.2.1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمالة وتقليل مشكلة البطالة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الوسائل الهامة والفعالة في خلق فرص عمل كافية لامتصاص البطالة في البلدان النامية والمتقدمة، إذ تتجاوز حتى المؤسسات الكبيرة في هذا المجال، ذلك لأنها تقوم على تقنيات كثيفة العمل وإحلال العمالة المتوافرة محل رأس المال عالي التكلفة، ونمط اجتماعي يقوم على تشغيل الأقارب والأصدقاء، دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات (غياط، بوقموم، 2009، 50) .فقد أثبتت العديد من الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى استخدام فنون إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وهو ما يتطلب استثمارات أقل لكل فرصة عمل في المتوسط مقارنة بالمؤسسات الكبيرة (طشطوش، 2012، 66) .

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organisation de Coopération et de Développement Economique، 2000) ، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص؛ أي ما يمثل ثلثي مناصب العمل الكلية، وتختلف هذه النسبة باختلاف الدول والقطاعات الاقتصادية.فمثلا نجدها مرتفعة في كل من إسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وايرلندا.أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فتوظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف العمال وبخاصة العمالة في قطاع الصناعات الأولية.وفي اليابان وصلت نسبة عمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قرابة 84.4% من مجموع عدد العمال فيها (عنبه، 2004، 220) .وبالنسبة للدول النامية، فتبدو مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة ذات أهمية كبرى، **وذلك لعوامل عدة نذكر من أهمها**:

- تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلاً عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساعدة معظم الدول النامية على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، حيث أثبتت مختلف الدراسات

أن تكلفة خلق فرص العمل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متدنية مقارنة بتكلفتها في المؤسسات الكبيرة، مما يكسبها صفة الاتساع في التأثير على الاقتصاد الوطني، إذ تشير التقديرات إلى أن تكلفة فرص العمل الدائمة في المؤسسات الكبيرة تفوق ثلاث مرات تكلفتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عبد الحميد، 2002، 10)

ففي الهند مثلا زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، من 1638 ألف مؤسسة عام 1992 إلى 4370 ألف مؤسسة عام 2007، مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من 12.83 مليون فرصة عمل في 1992–1993 إلى 22.17 مليون فرصة عمل في 2006–2007 (غياط، بوقموم، 2010، 76) .

والمحصلة من قراءتنا وتحليلنا لهذه الأرقام، هي أن هذه المؤسسات وعلى الرغم من صغر حجمها وإمكاناتها المتواضعة مقارنة مع إمكانات المؤسسات الكبيرة استطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة.

◄ 2.2.1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتشجيع الاستثمار:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تأطير كفاءات جديدة من المستثمرين الصغار الذين يفتقرون لرؤوس أموال ضخمة خاصة الشباب، إذ تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبياً، حيث إنها تستند في الأساس إلى جذب مدخرات الأشخاص وتفعيلها من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بوساطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم في استقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية بدلاً من تجميدها وإخراجها من الدورة الاقتصادية في صورة اكتناز، كون أن تكاليف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة (غياط، بوقموم، 2010، 78) .

كما تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتكوين لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعدُّ مركزاً ذاتياً للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهو ما يمكنهم من الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلاً، وهي بهذا المعنى تعدُّ منبتاً خصباً لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإداراتها (حسن، 2002، 29)

.من جهة أخرى تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الدخول والخروج من السوق، وذلك نتيجة لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، إذ عادة ما يسهل على صاحب المؤسسة تصفية مشروعه، والخروج من السوق دون أضرار كبيرة، وذلك لامتلاك هذا النوع من المؤسسات مرونة عالية في اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة (البرنوطي، 2005، 80) .

في الأخير تعدُّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتشجيع الاستثمار كونها تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال، بما يجعلها نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني، وهو ما يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الكلية.

◄ 3.2.1 إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الوطني:

الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونلاحظ من الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الصناعية الزراعية والخدمية كافة، أنها تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول المتقدمة والنامية.

وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج، مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق.أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار.كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية (حسن، 2002، 31) .

المحور الثاني - الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية:

1.2 ماهية التنمية المحلية:

لا ريب في أن التنمية المحلية تعمل على تعزيز القدرات الاقتصادية للمنطقة المحلية

من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة فيها.فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

◄ 1.1.2 تعريف التنمية المحلية:

تعرف التنمية المحلية على أنها: «العملية التي بوساطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة» (عبد المطلب، 2001، 13) .

هذا وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة على أنها: «العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في التجمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها» (بوعمامة، 2005، 2) .

يتضح من خلال هذه التعاريف، أن التنمية المحلية: «عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلى أعلى مستويات من الرفاهية لتلك التجمعات» (سداوي، مسعودي، 2008، 2) .

◄ 2.1.2 أهداف التنمية المحلية:

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها نجد (نورين، 2008، 8) :

- أهداف اجتماعية: تهدف التنمية المحلية في منظورها الاجتماعي إلى إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، عن طريق فرض معايير للهواء والماء والضوضاء تهدف إلى تحقيق الحماية الصحية، بالإضافة إلى الاهتمام باحتياجات أفراد المجتمع والعمل على تلبيتها.
- أهداف اقتصادية: التنمية المحلية بمنظورها الاقتصادي تهدف إلى قيام اقتصاد محلي مستدام متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي ومنصف، ويمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية.كما تهدف كذلك إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين مختلف المناطق، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من

أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني.

- أهداف بيئية: لقد أولت التنمية المحلية في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة للبيئة ومتطلبات حمايتها، فالتنمية المحلية تسعى إلى ضمان الحماية الكافية للطبيعية والنظم الإيكولوجية والتجمعات الحية، بالإضافة إلى التفكير في مصلحة الأجيال القادمة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح حديث يعرف بالتنمية المحلية المستدامة.

2.2 مبادئ التنمية المحلية:

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث إن لم تتوافر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، وتصبح بذلك منهجاً ناقصاً، باعتبار أن تنمية المجتمع هي عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها.

ومن أهم هذه المبادئ نجد (الجوهري، 2001، 6) :

أ. مبدأ الشمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والشمول يعني كذلك شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك، تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

ب. مبدأ التكامل: يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر، بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس.حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية.فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع، وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي وغير مادي.

ت. مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها، مثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزناً أكبر مقارنة بغيرها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

ث. مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها، بما يمنع ازدواجية الخدمة أو تضاربها؛ لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف.ولهذا تبذل جهود كثيرة لإحداث مبدأ

التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها.وبالتالي فإن توافر مختلف هذه المبادئ مجتمعة يضمن نجاح برامج التنمية ويدعم ركائز تحقيق أهدافها.

3.2 أبعاد التنمية المحلية:

تتجسد أبعاد التنمية المحلية في ما يأتي:

- البعد الاقتصادي: إن البعد الأول من أبعاد التنمية المحلية يتمثل في كيفية الربط بين الاتجاهات والمفاهيم الفكرية والتطبيقية الاقتصادية مع المتغيرات والمتطلبات البيئية، وكيفية إحداث الانتقال التدريجي من الاقتصاد الكلاسيكي المهمل لأبعاد البيئة إلى الاقتصاد الذي يعنى بالجانب البيئي، وهذا يعني حسم الصراع الإيديولوجي بين الاقتصاد والبيئة، ويتشكل البعد الاقتصادي من مجموعة الوسائل والأدوات التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد المتاحة وفق منهج استخدام رشيد لها (لرقط، 2008، 8) .

- البعد الاجتماعي: إن الاتجاه الاجتماعي في التنمية المحلية يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته حيث إنه يجعل من التنمية وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية للتطوير في الاختيار السياسي، ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول، وما بين الأقاليم، باعتبار أن تحقيق فكرة التنمية المحلية تقف أساسا على الإنسان لكونه يعدُّ مدخل هذه التنمية ومخرجها (فال، 2010، 106) .

- البعد البيئي: يجسد البعد البيئي في التنمية المحلية بعد الاستدامة، بالإضافة إلى مبدأ الحاجة والمحافظة.والمقصود هنا استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، وخاصة تلك الموارد المحدودة وغير القابلة للتجديد، إذ لابد من أن تراعي كل إستراتيجية تنموية محلية القيود الطبيعية ومحدودية الموارد الطبيعية، والمحافظة على الحقوق البيئية للأجيال القادمة.

- البعد التكنولوجي: أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الايجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والراحة، ولكن التكنولوجيا سلاح ذو حدين، فبالرغم من الإيجابيات التي تضعها تحت إمرة الإنسان، هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياته، خاصة بالنسبة للأضرار التي تؤثر على البيئة، فالتنمية المحلية تسعى إلى استعمال تكنولوجيات بيئية في المرافق الصناعية من خلال التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة (بوعمامة، 2008، 6) .

المحور الثالث ـ واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة ودورها في تفعيل التنمية المحلية:

1.3 الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها التنموي:

قبل التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة ودورها التنموي، فقد فضلنا الإشارة باختصار إلى واقع هذه المؤسسات في الجزائر، حيث إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرز تحولات وتغيرات مهمَّة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني.فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم المؤسسات وتسييرها، أعطت الدولة مجالاً واسعاً لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، والذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع مؤسسات النقد الدولية.

◄ 1.1.3 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

للوقوف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري انطلاقا من سنة 2001 نورد الجدول الآتي:

الجدول (1)

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001-2013)

السنة	عدد المؤسسات	قيمة التغير	نسبة التغير
2001	179893	20386	%12,78
2002	261863	81970	%45,56
2003	288587	26724	%10,2
2004	312959	24372	%8,44
2005	342788	29829	%9,53
2006	376767	33979	%9,91
2007	410959	34192	%9,07
2008	519526	108567	%26,41
2009	587494	67968	%13,08

السنة	عدد المؤسسات	قيمة التغير	نسبة التغير
2010	619072	31578	%5,37
2011	659309	40237	%6,5
2012	711832	52523	%7,97
2013*	747934	36102	%5,07

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 20، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2012، ص 12.

* إحصائيات السداسي الأول لسنة 2013.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، حيث بلغ 179893 مؤسسة سنة 2001 ليتضاعف بعدها العدد ليصل في حدود سنة 2010 إلى 619072 مؤسسة، بمعنى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد زاد خلال عقد من الزمن بـ 439179 مؤسسة، حيث ارتفع عدد المؤسسات سنة 2010 بزيادة قدرها 5.37%، مقارنة بالسنة السابقة، ليصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية السداسي الأول من سنة 2013 إلى 747934 مؤسسة.

إن هذا التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في اعتقادنا يرجع إلى اتباع الجزائر استراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع على المديين المتوسط والبعيد، مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، الغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية هذا القطاع وتطويره، فضلاً عن انتهاج الجزائر سياسة تنموية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض لهذا القطاع ابتداءً من سنة 2001، حيث وصلت إلى حدود 5%، وقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية الصدى الإيجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين، نظراً للأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة وتيسير شروط تقديمه.

◄ 2.1.3 الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية نابع من دورها في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية ودورها الاجتماعي والثقافي.الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة

بارزة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء من خلال توفير الإمكانيات اللازمة لتنمية هذا النوع من المؤسسات وتطويرها.

- أولاً– دورها في التشغيل:

أعطت الدولة مجالاً واسعاً لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وهو ما تمخض عنه دور مهم وفعال وحيوي لهذه المؤسسات في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية ويتجلى ذلك بوضوح في دورها في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة، وللوقوف على حقيقة الدور الذي تلعبه المؤسسات في التوظيف ورد الجدول الآتي:

الجدول (2)

تطور العمالة حسب عدد المؤسسات للفترة (2001-2013)

السنة	عدد العمال	قيمة التغير	نسبة التغير
2001	737062	-	-
2002	684341	52721 -	%7,15
2003	705000	20659	%3,01
2004	838504	133504	%18,93
2005	1157856	319352	%38,08
2006	1252707	94851	%7,93
2007	1355399	102692	%8,19
2008	1540209	184810	%13,63
2009	1546584	6375	%0,41
2010	1625686	79102	%5,11
2011	1724197	98511	%6,05
2012	1848117	123920	%7,18
2013 *	1915495	67378	%3,65

Source: Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de L'Investissement

* إحصائيات السداسي الأول لسنة 2013.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بشكل فعال في توفير مناصب العمل إذ وصل عدد العمال في هذا القطاع سنة 2001 إلى 737062 عاملاً، لكنه انخفض بعد ذلك سنة 2002 بقيمة 52721 منصباً عن سنة 2001، مع أن هذا القطاع قد شهد تطوراً في تعداده، وبالتالي فإن هذا الانخفاض راجع إلى عمليات التسريح التي شهدتها معظم المؤسسات فضلاً عن غلق عدد معتبر منها، في حين أن نسبة كبيرة من المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة توظف أقل من عشرة عمال، ولكن سرعان ما شهد عدد العمال في هذا القطاع ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2003 قدر بـ 20659 منصب عمل عن سنة 2002.وقد تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليصل خلال السداسي الأول لسنة 2013 إلى 1915495 منصب عمل أي ارتفع بقيمة 1178433 منصباً عن سنة 2001، وهو ما يؤكد الدور الذي بات يؤديه هذا القطاع في دفع عجلة التنمية عبر بوابة تقليص نسبة البطالة.

- ثانياً– المساهمة في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور ريادي في خلق القيمة المضافة وتحقيقها من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقات مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات، والتي تبيع منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات، كما يعدُّ الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مؤشر اقتصادي ذو دلالة في تقويم النمو الاقتصادي، وبالتالي سنستغل هذا المفهوم في توضيح تطور ومكانة القطاع الخاص.ولغرض تبيان مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في القطاع الخاص في القيمة المضافة نورد الجدول الآتي:

الجدول (3)

تطور مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة للفترة (2001-2013) الوحدة مليار دج

السنة	القطاع العام	النسبة %	القطاع الخاص	النسبة %	مجموع القيمة المضافة
2001	268,98	18,3	1203,74	81,7	1472,72
2002	286,79	15,4	1585,3	84,6	1872,09
2003	312,47	14,9	1784,49	85,1	2096,96
2004	344,89	14,4	2038,84	85,6	2383,37
2005	367,51	14,1	2239,56	85,9	2607,07
2006	376,82	13,3	2634,46	86,6	3011,28

السنة	القطاع العام	النسبة %	القطاع الخاص	النسبة %	مجموع القيمة المضافة
2007	420,86	12,3	2986,07	87,6	3406,93
2008	406,84	10,73	3383,57	89,27	3790,41
2009	432,05	9,85	3954,5	90,15	4386,55
2010	340,56	7,10	4450,76	92,90	4791,32
2011	528.51	9,74	4895.64	90.26	5424,15
2012	631.40	10.72	5253.75	89.28	5885,15
2013	656.77	10.97	5335.63	89.03	5992,40

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2013، ص 43.

إن التوجه الجديد الذي انتهجته الجزائر بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص، أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة التي تراوحت ما بين 81.7% و 85.9% خلال سنتي 2001 و2005، ويتضح من الجدول أعلاه أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة سنة 2005 بلغت 2239،56 مليار دج؛ أي بزيادة قدرها 1035،82 مقارنة بسنة 2001، ليحقق أعلى مستوياته سنتي 2012 و2013 بمساهمة إجمالية قدرت بـ 5253.75 مليار دج و 5335،63 مليار دج على التوالي، والجدير بالذكر أن حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والصناعي عالية مقارنة بالقطاع العام.

الجدول (4)

تطور مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2013) الوحدة: مليار دج

القطاع / السنة	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	المجموع
2006	704,05	20,44	2740,06	79,56	3444,11
2007	749,86	19,2	3153,77	80,8	3903,63
2008	760,92	17,55	3574,07	82,45	4334,99

القطاع / السنة	القطاع العام	النسبة	القطاع الخاص	النسبة	المجموع
2009	816,8	16,41	4162,02	83,59	4978,82
2010	827,53	15,02	4681,68	84,98	5509,21
2011	923,34	15,23	5134,46	84,77	6057,80
2012	981,21	14,89	5604,67	85,11	6585,88
2013	1043,21	14,65	6074,02	85,35	7117,23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2013، ص 42.

يتضح من خلال هذا الجدول أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر، إذ يشارك هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة، حيث قدرت بـ 79.56% سنة 2006، لتشهد ارتفاعاً بدءاً من سنة 2007، إذ وصلت إلى 80.8%.وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 3153،77 مليار دج، ثم يحقق أعلى مستوياته سنة 2013 بمساهمة إجمالية تقدر بـ 6074،02 مليار دج وبنسبة تقدر بـ 85.35%.وهذا ما يجعلنا نؤكد على ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، وبخاصة أن عدد هذه المؤسسات سيرتفع، وأن نسبتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا أضفنا المؤسسات التي تتحرك في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وبالتالي فإن هناك فرصة للتخفيف من المشكلات، بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير هذه المؤسسات وترقيتها والتخفيف من العراقيل المتعلقة بالضرائب والضمان الاجتماعي والفوائد المسبقة والضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي على حساب الاقتصاد الموازي بزيادة انكشاف الأنشطة الاقتصادية لآلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحاول تجاوز كثير من الصعوبات والعراقيل التي تحد من نموها وتطورها.

- ثالثاً– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية:

تبين المبادلات الخارجية لحركة تطور كل من الصادرات والواردات، الإمكانات الإنتاجية والتجارية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تعد الصادرات مؤشراً لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما تبين الواردات درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج، ويمكن الوقوف على دور هذه المؤسسات في المبادلات الخارجية من

خلال دراسة تطور المنتوجات خارج قطاع المحروقات، والجدول الآتي يبين تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2007–2013).

الجدول (5)

تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2007-2013) الوحدة مليون دولار

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قطاع عام	7002	10576	10649	11067	11618	12684	13647
قطاع خاص	20390	28580	28645	29406	35629	37686	41203
إجمالي الواردات	27439	39156	39294	40473	47247	50370	54850

المصدر: تقارير وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لسنوات (2007-2013).

على ضوء ما تقدم، يتبين أن حجم الواردات الجزائرية في تزايد مستمر ومساهمة القطاع الخاص فيها هي الأخرى في ارتفاع متواصل، إذ ارتفعت من 717 مليون دولار سنة 1999 إلى 1069 مليون دولار سنة 2002، أي بزيادة قدرها 49.1% لتصل سنة 2013 إلى ما يعادل 54850 مليون دولار، أي بنسبة زيادة سنوية تقدر بـ 8.89% مقارنة بسنة 2012.والملاحظ على هيكل الواردات الجزائرية أنها متنوعة جدا، وطبقا لإحصائيات 2013 احتلت منتوجات التجهيز الصناعي الريادة بنسبة 28،73% من إجمالي الواردات، تليها السلع نصف المصنعة بنسبة تقدر بـ 20.74%، ثم تأتي سلع الاستهلاك الغذائي بنسبة 17.81% من إجمالي الواردات، أما فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية، فتتميز بسيطرة مطلقة لقطاع المحروقات بنسبة تفوق 90%، وتسعى الدولة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغيير هذا الواقع، إذ تشير الإحصائيات المستقاة من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن مساهمة هذه المؤسسات قدرت بـ 53.9% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2002، أي ما يعادل 396 مليون دولار، لترتفع مساهمتها في سنة 2012 إلى 66.23% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات (تقرير وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، 2012)

2.3 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة:

حتى تكون لدينا رؤية واضحة حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة نرى من الضروري بإمكان عرض الجدول الآتي:

الجدول (6)

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة خلال الفترة (2007-2013)

السنة	عدد المؤسسات	قيمة التغير	نسبة التغير
2007	2279	-	-
2008	2608	384	%16,84
2009	2848	240	%09,20
2010	3093	245	%08,60
2011	3335	242	%07,82
2012	3584	249	%07,46
2013	3890	306	%08,53

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تبسة.

تبين البيانات الواردة في معطيات الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة يتطور بشكل إيجابي من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2007–2013) ، حيث ارتفع عدد هذه المؤسسات من 2279 مؤسسة سنة 2007 إلى 3890 مؤسسة سنة 2013 أي زيادة بما يعادل 1611 مؤسسة، ما يعكس نسبة تطور وصلت إلى 70.68%، في حين زاد عدد المؤسسات سنة 2013 بنسبة 08.53% عن سنة 2012، حيث سجل معدل النمو في المتوسط لهذه المؤسسات خلال الفترة (2007–2013) نسبة 9.74%.

ويعود هذا التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاهتمام الكبير الذي أصبحت تحظى به هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة على المستوى الوطني بشكل عام، وولاية تبسة بشكل خاص، بعد إدراك الأهمية والدور المحوري الذي تؤديه هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد المحلي، الأمر الذي دفع السلطات الولائية إلى تهيئة الظروف المناسبة كلها، بهدف مساعدة هذا القطاع، وذلك من خلال وضع مجموعة من الآليات والهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية، وهو ما يبرر الزيادة المعتبرة في عدد هذه المؤسسات في الفترة الأخيرة، حيث أنشئ صندوق لضمان القروض المصرفية، وذلك بهدف تذليل الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن دور مختلف هيئات الدعم مثل: (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة

الوطنية لتسيير القرض المصغر، ...) ، بالإضافة إلى تسهيل الاستفادة من القروض مقارنة بالسنوات السابقة.

والشيء الملاحظ من توزيع هذه المؤسسات على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي هو توجه النسبة الأكبر من هذه المؤسسات إلى نشاط البناء والأشغال العمومية الذي حصل خلال فترة الدراسة (2006–2013) على النسبة الأكبر من توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بباقي النشاطات.ففي سنة 2013 تمركزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاط البناء والأشغال العمومية بنسبة 43.57% وهو ما يعني أن ما يقارب نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع على هذا النشاط في ولاية تبسة. وهذا راجع إلى الإصلاحات المهمة والكبيرة التي تشهدها الولاية مؤخراً على مستوى البنى التحتية من جهة، ومحاولتها تجسيد عمليات البناء والتوسع العمراني من جهة ثانية.حيث استفادت ولاية تبسة من أغلفة مالية ضخمة من خلال البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD) والمخطط البلدي للتنمية (PCD) ، ليأتي في الصف الثاني قطاع التجارة الذي يضم حوالي 430 مؤسسة أي بنسبة قدرت بـ 11.05%من إجمالي عدد المؤسسات، ويعود ذلك للموقع الجغرافي الذي تحتله ولاية تبسة من خلال وقوعها في حدود مع تونس، وهو ما يسمح بخلق مبادلات تجارية بين الولاية وتونس من جهة، وبينها وبين باقي الولايات الجزائرية من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط القطاع التجاري.أما قطاع الخدمات المقدمة للجماعات المحلية، فقد احتل المرتبة الثالثة بنسبة 8.30%، حيث بلغ عدد المؤسسات الناشطة في هذا المجال 323 مؤسسة، كما نلاحظ أن قطاع الصحة استحوذ على 294 مؤسسة خلال سنة 2013؛ أي ما يقدر بـ 7.5% من إجمالي المؤسسات في الولاية، وذلك سعياً من هذه الأخيرة لتحسين الجانب الصحي في الولاية، وتعويض ندرة المستشفيات والخدمات الصحية...الخ، كذلك تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع النقل والبريد والاتصالات حيث شمل هذا النشاط على 246 مؤسسة، ويرجع ذلك إلى أهمية هذا القطاع في هذه الولاية خاصة قطاع النقل الذي يعد شريان الولاية سواء محلياً بين البلديات أو بينها وبين باقي الولايات، وجدير بالملاحظة أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال النقل والاتصالات والبريد راجع للدور الذي أدته هيئات الدعم والمساعدة التي وفرتها السلطات الولائية لدعم هذه المؤسسات.فقد ساهمت بشكل فعال في زيادة عدد هذه المؤسسات ضمن هذا المجال مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة...الخ.لنجد بعد ذلك قطاع المقاهي والمطاعم والفندقة الذي يضم حوالي 264 مؤسسة بنسبة 6.78% من إجمالي المؤسسات.لتحاول هذه المؤسسات تقديم مجموعة من

الخدمات كون الولاية تعدُّ نقطة مرور للتجار والزبائن وحتى السياح.لتأتي بعد ذلك باقي القطاعات الأخرى والتي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح بين (0.05%–5.11%) من إجمالي المؤسسات، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (7)

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2006-2013)

قطاع النشاط	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البناء والأشغال العمومية	873	937	1072	1222	1373	1465	1549	1695
الصناعة الغذائية، تبغ وكبريت	108	119	152	152	160	169	183	199
خدمات مقدمة للمؤسسات	27	28	31	32	40	40	42	58
نقل واتصالات وبريد	104	114	152	180	183	208	222	246
كيمياء، مطاط وبلاستيك	5	6	7	7	8	8	9	12
صناعة الخشب والورق والطباعة	35	36	42	45	50	51	52	57
صناعة الصلب والمعادن والميكانيك	26	28	38	38	47	50	51	55
فندقة، مطاعم ومقاهي	186	201	212	215	225	237	257	264
مواد البناء، الخزف والزجاج	33	36	42	42	46	48	52	56
فلاحة وصيد بحري	7	10	12	14	18	20	20	20
صناعة النسيج والخياطة	4	5	6	7	8	9	10	8
خدمات مقدمة للجماعات	203	206	218	218	225	265	313	323
صناعة الجلود والأحذية	3	3	3	3	2	2	2	3
التجارة	217	233	271	293	325	356	385	430
المناجم والمقالع	14	14	16	16	30	32	35	35
صناعات مختلفة	6	7	9	9	12	12	14	15
مؤسسات مالية	8	9	7	7	21	21	23	25
خدمات وأشغال عمومية بترولية	4	0	1	1	34	47	47	49
محروقات	1	1	0	0	2	2	2	2
طاقة ومياه	2	2	2	2	2	2	2	2

قطاع النشاط	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
خدمات مقدمة للأسر	51	59	71	71	16	21	25	29
أشغال عقارية	8	10	11	11	13	14	16	13
الصحة	212	215	233	263	244	256	273	294
المجمـــــوع	2137	2279	2608	2848	3093	3335	3584	3890

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تبسة.

بناءً على ما سبق فإن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع التجارة، قطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات راجع إلى:

- الديناميكية التي يتميز بها قطاع البناء والأشغال العمومية، نتيجة لحجم برامج الاستثمارات العمومية المسجلة على مستوى الولاية.

- طبيعة الاستثمار في قطاعات الخدمات والنقل والمواصلات التي تتميز بسهولة إجراءات الإنشاء وتكاليفه المنخفضة فضلا عن سرعة تحقيق الإيرادات وقلة المخاطر مقارنة بالنشاطات الإنتاجية الأخرى.

كما يتوقع استمرار في النمو لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للإجراءات التحفيزية الموضوعة من طرف الدولة والتي تتمثل في:

- التسهيلات والامتيازات الممنوحة للشباب الحامل للمشاريع الاستثمارية في إطار هياكل الدعم الموجودة والمتمثلة في: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) ، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) .

- توفير العقار الصناعي بتكريس مبدأ المنح بالتراضي في إطار لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار (CALPIREF) .

3.3 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية تبسة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في تحقيق التنمية المحلية من خلال تكثيف الأنسجة الصناعية وتنشيط الحركة التجارية في المنطقة والمحافظة على الموارد المتاحة، كما يعدُّ هذا النوع من المؤسسات مستقطبا للمستثمرين الخواص للاستثمار

بالمنطقة، وبالتالي زيادة فرص العمل، وتحقيق إيرادات جبائية معتبرة.

أولا- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بولاية تبسة:

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في توفير مناصب العمل، والتقليل من نسبة البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية في ولاية تبسة، ويمكن توضيح هذا الدور من خلال الجدول الآتي:

الجدول (8)

تطور مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007-2013)

السنة	عدد العمال	قيمة التغير	نسبة التغير
2007	24875	-	-
2008	22783	2092 -	%08,41-
2009	24770	1987	%08,72
2010	26905	2135	%08,61
2011	28363	1458	%05,41
2012	29188	825	%02,90
2013	28120	1068 -	% 03,65-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بولاية تبسة.

من البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نجد أنه وفي سنة 2008 ازداد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة طفيفة، وبالمقابل سجل معدل عمالة سالب.أي انضمام 2092 شخصاً لفئة العاطلين مقابل إنشاء 329 مؤسسة جديدة، والسبب في ذلك راجع إلى تسريح العمال بالمؤسسات العامة، بالإضافة إلى توجه الأفراد إلى إنشاء مؤسسات مصغرة بدلا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك تفاديا للتعقيدات الإدارية والتسييرية.غير أن عدد العمال عاد ليرتفع مرة أخرى ليبلغ نهاية 2013 حوالي 28120 عاملاً.وعلى الرغم من أن المؤسسات المنشأة أغلبها مؤسسات مصغرة لا يتعدى فيها عدد العمال تسعة (9) عمال، فإنه يبرز جلياً الدور والمساهمة الفعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل وتقليص نسبة البطالة على مستوى ولاية تبسة.الأمر الذي يعكس نجاعة البرامج والسياسات الداعمة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من خلال تقليص نسبة البطالة في الولاية، وما لها من انعكاس ايجابي

على الجانب الاقتصادي من خلال توفير مصادر دخل جديدة، زيادة الاستهلاك، وكذلك على تحسين الجانب الاجتماعي عن طريق تخفيض العمليات الإجرامية الناتجة بالأساس عن البطالة.

الجدول (9)

تطور العمالة حسب عدد المؤسسات للفترة (2008-2013)

السنة	تطور عدد المؤسسات		تطور العمالة		متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة: (ب) / (أ)
	المطلق (أ)	النسبي	المطلق (ب)	النسبي	
2008	329	20,42	2092 -	64,46-	6,35-
2009	240	14,89	1987	61,23	8,27
2010	245	15,20	2135	65,79	8,71
2011	242	15,02	1458	44,94	6,02
2012	249	15,46	825	25,42	3,31
2013	306	19,01	1068-	32,92-	3,49-
المجموع	1611	100	3245	100	16,47

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بولاية تبسة.

يتضح من خلال معطيات الجدول (9) أن كل 100 مؤسسة منشأة وفرت حوالي 1647 منصب عمل جديد كمتوسط للفترة (2008–2013) .إذ يتبين عدم التجانس بين طبيعة معدلات تطور المؤسسات وطبيعة حجم العمالة خلال كافة سنوات الدراسة حيث نلاحظ ما يأتي:

- في سنة 2008 سجلت معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بنسبة 20.42%، في حين سجل معدل عمالة سالب.أي انضمام 2092 شخصاً لفئة العاطلين عن العمل مقابل إنشاء 329 مؤسسة جديدة، والسبب في ذلك راجع إلى تسريح العمال، بالإضافة إلى أن معظم المؤسسات المنشأة تعدُّ مؤسسات مصغرة عاجزة عن استيعاب أكثر من (9) عمال.

- عرفت سنة 2009 زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بنسبة 14.89% عن السنة السابقة، إذ بلغ عدد المؤسسات المستحدثة 240 مؤسسة، كما

سجل معدل عمالة موجب، وذلك بنسبة 61.23% أي تم استحداث حوالي 1987 منصب عمل جديد

- سنة 2010 سجلت فيها هي الأخرى معدلات موجبة في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور العمالة معا، إذ ارتفع عدد المؤسسات المنشأة في هذه السنة إلى 245 مؤسسة مستحدثة، أي بنسبة تقدر بـ 15.20% عن سنة 2009، كما سجلت معدلات تطور العمالة ارتفاعاً هي الأخرى قدر بـ 65.79% عن السنة الماضية، أي تم استحداث 2135 منصب عمل جديد، وهو ما يوضح أن كل مؤسسة منشأة خلقت تقريبا تسعة (9) مناصب عمل جديدة، الأمر الذي يوحي بأن المؤسسات المستحدثة هي مؤسسات مصغرة.

- وقد عرفت سنتا 2011 و2012 تطوراً ايجابياً في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت نسبته 15.02% و 15.46% على التوالي، حيث اُستحدثت سنة 2011 حوالي 242 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في حين استحدثت حوالي 249 مؤسسة سنة 2012.وهو الأمر نفسه بالنسبة لتطور عدد العمال، حيث اُستحدثت سنة 2011 حوالي 1458 منصب عمل جديد وحوالي 825 منصب سنة 2012.

- سنة 2013 عرفت زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة بلغت حوالي 15.46%، حيث اُستحدثت حوالي 306 مؤسسة جديدة، بينما شهد معدل العمالة تطوراً سالباً بلغت نسبته 32.92%، حيث تم تسريح حوالي 1068 عاملاً.

من خلال هذه النتائج نلمس التطور الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة، وذلك راجع إلى اهتمام السلطات الولائية بهذا القطاع والعمل على تطويره ودعمه خاصة مع الدور الكبير الذي تؤديه هذه المؤسسات في التشغيل وتقليص نسبة البطالة في الولاية، بالإضافة إلى دور هذه المؤسسات في ترجمة وتجسيد مخططات الإنعاش الاقتصادي الخاصة بالولاية على أرض الواقع.

ثانيا– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب البيئي:

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة لا يمكن أن نمثلها في إحصائيات نظراً لغياب المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات، كما أن عدد المؤسسات التي تعمل في قطاع المطاط والبلاستيك والكيمياء قليل حيث قدرت باثنتي عشرة (12) مؤسسة، وهو عدد لا يمكن أن يكون له أثر كبير على البيئة، في حين أن باقي معظم المؤسسات تعدُّ صديقة للبيئة، وليس لها تأثير كبير في إحداث التلوث البيئي.

ثالثا- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الفلاحي لولاية تبسة:

لا ريب في أن القطاع الفلاحي يعد من أبرز القطاعات الأولية الذي يؤدي دوراً استراتيجياً في تجسيد التنمية المحلية، وذلك راجع إلى طبيعة المنطقة والإمكانات المتاحة فيها من هذا الجانب، إذ استفادت ولاية تبسة في هذا القطاع مؤخراً من دعم مختلف البرامج التنموية، حيث وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى هذا القطاع إلى 20 مؤسسة سنة 2013، لتوفر ما يقارب 298 منصب عمل، إلا أن هذه النسبة تعدُّ ضئيلة مقارنة بما يتوافر عليه القطاع الفلاحي من إمكانات هائلة على مستوى الولاية، إذ نجد غياباً كبيراً لسياسات واضحة وفعالة تحافظ على الطابع الفلاحي للمنطقة، الأمر الذي جعل هذا القطاع عرضة لمخاطر طبيعية عديدة كالانجراف والتصحر وتآكل التربة، فعلى الرغم من توافر الأغلفة المالية الموجهة إلى هذا القطاع فإنه، وبغياب برامج سليمة تدعمه وتعمل على تطويره، يبقى عرضة للعديد من المخاطر التي تحد من دوره التنموي على مستوى الولاية، الأمر الذي يستوجب اهتماماً ورعاية أكبر بهذا القطاع والعمل على تنميته نظراً لمكانته السامية في النهوض باقتصاد الولاية.ومع ذلك- وبالرغم من كل هذه النقائص- فإنه يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بالقطاع الفلاحي، وذلك من خلال الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في تموين مختلف الصناعات التحويلية وخاصة الغذائية بالمنتجات الفلاحية كالحبوب والطماطم..الخ.الأمر الذي يتطلب من السلطات الولائية دعماً ورعاية أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا المجال (مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تبسة، 2013).

رابعا- مساهمتها في زيادة الإيرادات الجبائية:

كذلك يمكن إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية تبسة، من خلال العوائد الجبائية التي تتحصل عليها الجماعات المحلية التي تتمثل في الرسوم والضرائب، وبما أن ولاية تبسة- وإلى غاية سنة 2013 - تمتلك حوالي 3890 مؤسسة متوسطة وصغيرة تشغل 28120 عاملاً.كما سبق أن رأينا، فإن هذه المؤسسات توفر إيرادات جبائية تساهم في تدعيم ميزانية البلديات الموجودة فيها، مما يتيح لهذه الأخيرة تخصيص مبالغ أكبر لقسم التجهيز والاستثمار، والذي يقوم بإنشاء المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المنطقة بشكل يخدم متطلبات الحماية البيئية...الخ، وتتمثل أهم هذه الضرائب والرسوم الأساسية التي تقتطع من رقم أعمال كل مؤسسة فيما

يأتي: الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، الرسم العقاري، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل (مديرية الضرائب لولاية تبسة، 2012) .والجدول الآتي يوضح الإيرادات الجبائية على مستوى ولاية تبسة للفترة الممتدة ما بين (2008–2012)

الجدول (10)

الإيرادات الجبائية الخاصة بولاية تبسة خلال الفترة (2008-2012) الوحدة: 10 ^{2} د ج

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات الجبائية	7360995.88	8074241.26	9074866,41	7946766,40	8112848,19

المصدر: نشرية مديرية الضرائب لولاية تبسة، 2013.

خامسا– دور ومساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط السياحة بولاية تبسة

تتوافر ولاية تبسة على إمكانات سياحية هائلة (مناطق أثرية، طبيعية، ...الخ) وهو ما يؤهلها إلى خلق سلسلة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة في هذا المجال تتكامل فيما بينها لجعل ولاية تبسة قبلة سياحية تغذي عوائد الولاية المادية والمعنوية، إذ سجلت ولاية تبسة سنة 2013 وجود حوالي 587 مؤسسة تنشط على مستوى القطاع السياحي توفر حوالي 2354 منصب عمل، كما ساهمت في رفع العوائد المالية للولاية من خلال الضرائب والرسوم، إلا أن هذا الاستغلال يعدُّ قليلاً مقارنة بما تمتلكه الولاية من مناطق سياحية هائلة لابد من استغلالها أكثر للنهوض بالعوائد المالية للولاية، وذلك عن طريق التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة تمارس نشاطها ضمن قطاع السياحة (مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تبسة، 2014) .

سادسا– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصناعات التقليدية:

يظهر جلياً ضعف دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصناعات التقليدية وتنميتها، فعلى الرغم من طبيعة المنطقة الريفية، وما تتيحه من فرص لتسويق المنتجات التقليدية، وما تتوافر عليه من إمكانات تسمح لها بالنجاح في هذا المجال من خلال صناعة الجلود والدباغة، فضلا عن الصناعات النسيجية وغيرها.فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يستغل هذه الإمكانات استغلالاً أمثل، إذ نجد أن عدد

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة والتي تنشط في هذا المجال قدر بحوالي 11 مؤسسة سنة 2013.حيث إن عدد هذه المؤسسات ورغم ما ذكرناه من أهميتها ودورها يبقى ضئيلاً جداً مقارنة بالإمكانات التي تتمتع بها الولاية، وذلك نتيجة لإهمال سكان الولاية لهذا المجال، وعدم وعيهم بدوره في تجسيد عملية التنمية المحلية.

سابعا- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات أخرى:

بالإضافة إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان تحقيق التنمية المحلية من خلال دورها في التقليل من معدلات البطالة، وتمويل ميزانية البلديات عن طريق العوائد الجبائية، فضلاً عن تحسين الجانب البيئي وتطوير قطاع السياحة والفلاحة، **فإن دورها التنموي يتعدى ذلك إلى مجالات أخرى والتي نوجزها فيما يأتي:**

- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في خلق التكامل الصناعي بالولاية حيث نجد أن 58 مؤسسة من هذا النوع تنشط في مجال تقديم خدمات للمؤسسات، بالإضافة إلى 35 مؤسسة ناشطة في قطاع المناجم والمحاجر، و55 مؤسسة تعمل في مجال الكهرباء والميكانيك، وذلك سنة 2013.غير أنه ما يعاب على تقلص دور هذه المؤسسات في خلق فضاء متكامل بين مختلف المؤسسات هو غياب العناقيد الصناعية على مستوى الولاية، وبالتالي انخفاض معدل المساهمة في تحقيق التنمية المحلية وفق إستراتيجية عمل منظمة ومنسقة.

- تحتل هذه المؤسسات مكانة مهمة في مجال الخدمات المحلية حيث توفر نسبة معتبرة من خدمات النقل والمواصلات، إذ تساهم حوالي 246 مؤسسة في هذا المجال، كما نجد حوالي 294 مؤسسة تنشط في مجال الصحة، بالإضافة إلى 29 مؤسسة تعمل في مجال تقديم خدمات متنوعة للعائلات، وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً أساسياً في مجال تغذية المواطن بالخدمات.

- تؤدي هذه المؤسسات دوراً بارزاً في مجال إعمار الولاية وتحسين البنية التحتية بها، إذ نجد حوالي 1695 مؤسسة تعمل في مجال الأشغال العمومية والبناء، وحوالي 56 مؤسسة تساهم بتوفير مواد البناء، والخزف، والزجاج.حيث استفادت ولاية تبسة من برامج للتنمية المحلية موجهة لتشييد الطرق، وإنجاز السكنات المبرمجة ضمن المخطط الخماسي (2010-2014) .الأمر الذي جعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في هذا المجال تحتل مكانة مهمة في تجسيد برامج التنمية المحلية على مستوى الولاية، وذلك للوصول إلى التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة التي يهدف برنامج المخطط الخماسي تحقيقها.

♦ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية على مستوى ولاية تبسة من خلال ترقية القطاع الصحي على مستوى الولاية، وذلك بهدف تحسين الظروف الاجتماعية لسكان الولاية وخاصة الصحية منها، إذ نجد سنة 2013 أن حوالي 294 مؤسسة تنشط في القطاع الصحي، بمجموع عمال قدره 1574 عاملاً، بعد أن كان عدد هذه المؤسسات لا يتجاوز 212 مؤسسة سنة 2006.هذا التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى القطاع الصحي، يدل على الدور والمكانة الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات في تحسين الظروف الصحية والعلاجية في ولاية تبسة، وصولاً إلى تجسيد التنمية المحلية المنشودة.

الخاتمة:

من خلال عرضنا وتحليلنا لمختلف محاور البحث، اتضح لنا جلياً الدور والمكانة التي باتت تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم مداخل التنمية، فقد اعتمدت كثير من الدول المتقدمة والنامية على تطويرها وتهيئة المناخ الاستثماري لها، وذلك من أجل ترقية مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية.فإذا كانت المؤسسات كبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة، فإن الاعتقاد السائد حالياً لدى كثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية والمهتمة بشؤون التنمية الاقتصادية تعترف بأهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية.فالتوجه نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صار اليوم أكثر من حتمية من منطلق أن هذه المؤسسات بإمكانها المساهمة في الإنعاش الاقتصادي عبر ما تنفرد به من سمات وخصائص مميزة باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى.لذلك أولتها كثير من الدول اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل وفقاً للإمكانات المتاحة والمناسبة، وذلك لما أثبتته من جدارة في شتى المجالات.

وعلى الرغم من حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وغيرها من الدول أيضاً، وعدم بلوغها بعد المكانة اللائقة بها على المستوى الاقتصادي، فإنها حظيت في الفترة الأخيرة بعناية خاصة، وذلك إدراكا منها بأن تشييد اقتصاد قوي يمر حتماً عبر بناء مؤسسات صغيرة ومتوسطة نشطة وفعالة، من شأنها توفير مناصب عمل وزيادة معدلات النمو، والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وهو ما يفسر بذل الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لترقية الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تنميته وتطويره.

وبالرجوع إلى ولاية تبسة، فقد تبين جلياً دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بمستوى التنمية المحلية فيها، وذلك نتيجة دورها البارز في التشغيل وامتصاص البطالة، وفعاليتها في تغطية الاحتياجات المحلية للولاية ورفع الإيرادات الجبائية لمختلف البلديات، فضلاً عن دورها في النهوض بالقطاعات الفلاحية والصناعية والسياحية.الأمر الذي يستدعي من السلطات الولائية الحزم والاستفاقة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإتاحة كافة الوسائل لتنميته، وذلك من خلال الاستفادة من إمكانات الدعم والمساندة التي سخرتها الحكومة لترقية هذه المؤسسات، وهذا من أجل إتاحة الفرص الاستثمارية المناسبة، والعمل على تجاوز التحديات والعراقيل التي تقلص من دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسريع وتيرة التنمية المحلية على مستوى الولاية، وعرقلة جهود تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

ومن خلال هذه الدراسة بجانبيها النظري والميداني، فقد توصلنا إلى التأكد من صحة الفرضيات والوصول إلى النتائج الآتية:

فيما يخص الفرضية الأولى المتعلقة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة وأساسية في عملية التنمية من خلال تأثيرها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، توصلنا إلى أن:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة مهمة داخل نسيج الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وذلك لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التطور الهيكلي، عن طريق تكثيف الأنسجة الصناعية وتنشيط الحركة التجارية إضافة إلى المحافظة على الموارد المتاحة، كما يعدُّ هذا النوع من المؤسسات مستقطباً للمستثمرين الخواص، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال توفير مناصب الشغل ومن ثم محاربة البطالة، وليس أدل على ذلك من كونها تشكل أكبر شريحة من هرم العمالة في البلدان الكبرى.

أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تدور حول أن التنمية المحلية عملية معقدة تتخذ أبعاداً عدة، كما أنها ذات طبيعة ديناميكية فوجدنا أن:

- التنمية المحلية تعد عملية معقدة وذات طبيعة ديناميكية، كونها تمثل تلك العملية التي بوساطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً وحضاريا، وعليه فالتنمية المحلية عملية تكاملية تسعى لإحداث تفاعل بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية للمجتمع.حيث لم تعد التنمية المحلية مسؤولية الحكومة لوحدها، بل لابد من توافر مجموعة

من الركائز التي تستند إليها، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف وتجسيد مختلف أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، وحتى البيئية.

وبخصوص الفرضية الثالثة التي أحاطت بتحسن مستوى الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تيقناً بأهمية هذه المؤسسات وتشجيعها كاستراتيجية بديلة للمؤسسات الضخمة التي عجزت عن تحقيق التنمية المنشودة، توصلنا إلى ما يأتي:

- إيماناً منها بأهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة، اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات في مجال تنمية هذا القطاع، خاصة بعد التحولات والتغيرات التي شهدها هيكل الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة، إذ اتبعت استراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع على المديين المتوسط والبعيد بغية بلوغ الأهداف المرجوة منه، وذلك من خلال بعث جملة من الهياكل والآليات التي تتماشى مع التطورات الاقتصادية الحديثة لتتولى ترقية هذا القطاع وتطويره، والعمل على تجاوز مختلف التحديات التي تواجهه وتقلص من دوره التنموي.

وبشأن الفرضية الرابعة التي تعدُّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تبسة قطاعاً مهماً وفعالاً، له مكانته ضمن استراتيجية الولاية الرامية إلى النهوض بالمستوى التنموي للمنطقة، وجدنا أنه:

- يتوافر لدى ولاية تبسة قطاع مؤسسات صغيرة ومتوسطة يسمح لها بتفعيل المجالات الصناعية والإنتاجية كافة بشكل متوازن ومتكامل، وذلك نظراً لما تمتلكه من إمكانات هائلة في المجالات جميعها، إذ سُجلت حوالي 3890 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2013، تزاول نشاطها في المنطقة، وهذا التطور يعود بالأساس إلى الاهتمام الكبير الذي أصبحت تحظى به هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة على المستوى الوطني بشكل عام وولاية تبسة بشكل خاص، بعد إدراك الأهمية والدور المحوري الذي تؤديه هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد المحلي، الأمر الذي دفع بالسلطات الولائية إلى تهيئة كل الظروف المناسبة بهدف مساعدة هذا القطاع، وذلك من خلال وضع مجموعة من الآليات والهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية وهو ما يبرر الزيادة المعتبرة في عدد هذه المؤسسات في الآونة الأخيرة.وعلى الرغم من التطور والنمو الذي يشهده قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية، فإنه لم يصل بعد إلى المستويات المرجوة منه كمدخل هام لتجسيد التنمية المحلية، وذلك لعدم تحقيق التوازن الجهوي في تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.إذ نلاحظ استحواذ عاصمة الولاية على ما يقارب

58% من مجموع عدد هذه المؤسسات، إضافة إلى عدم الاستغلال العقلاني والرشيد للإمكانات الفلاحية والسياحية كافة حتى البشرية التي تتوافر عليها الولاية من طرف مؤسسات هذا القطاع.

أما عن الفرضية الخامسة والأخيرة التي جاءت لتبرز دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة، وولاية تبسة بصفة خاصة من خلال مساهمتها الفاعلة في التشغيل بالإضافة إلى رفع الإيرادات الجبائية والارتقاء بمستوى مختلف الأنشطة الاقتصادية، فقد توصلنا إلى أنه:

- يتجلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في دفع عجلة التنمية بالجزائر من خلال دورها البارز في مجال التشغيل، إضافة إلى مساهمتها في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن دورها في المبادلات الخارجية.بينما يتجلى دورها في تجسيد التنمية المحلية بولاية تبسة من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، إذ استوعبت هذه المؤسسات في سنة 2013 حوالي 28120 عاملاً.كما قامت هذه المؤسسات بدور بارز في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان عن طريق توفير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، إضافة إلى دورها في توفير الموارد المالية من خلال رفع الإيرادات الجبائية للمنطقة، هذا فضلا عن مساهمتها في تحسين وتطوير بقية المجالات الاقتصادية كالفلاحة، السياحة، ...الخ.وعلى الرغم من أن هذا الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة لم يرق إلى المستوى المنشود، إلا أنه يعد مقبولاً في ظل حداثة هذا القطاع وتأخر الاهتمام الفعلي به.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن تقديم بعض التوصيات المتمثلة في:

1. تدعيم الأجهزة المساعدة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلِّها، وهذا عن طريق فتح المجال أمام الحركة الجمعوية المهتمة بالإدماج المهني والتشغيل للقيام بالدور الإعلامي والتنشيطي في الوسط الشبابي.

2. استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الأخذ بالحسبان عدم كفاية الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات.

3. تطبيق سياسة رفع سقف القروض المسموح به للبنوك على مستوى فروعها ووكالاتها، والمعالجة السريعة والفعالة لملفات القروض المقدمة من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4. إقامة هيئة أو منظمة تسهر على قيادة نظام تكويني وتأهيلي لمسيري المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة يمكنهم من التحكم في أدوات التسيير الحديثة ومواجهة متغيرات المحيط.

5. دعم المشاركة بين المنظمات الوطنية والأجنبية بغرض جلب الخبرة والتقنية والأموال في الوقت نفسه.

6. دعم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع آليات تعمل على ربط العلاقة وتمتينها بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث، وكذا تطوير المقاولة الباطنية بينها وبين المؤسسات الكبيرة سواء الأجنبية أم الوطنية.

7. ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العربية والعالمية في التعامل مع القروض الصغيرة والمصغرة، وفي تطوير آليات تنمية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8. إيجاد مؤسسات مالية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة المؤيدة بقوانين وتشريعات وتمويلها، كإنشاء صناديق استثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة. وجذب صغار المدخرين إلى هذه الصناديق لتؤدي دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المشاريع، بعد قيامها بدراسة جدوى المشروع، ورأس المال المطلوب وهامش الربح المتوقع.

أما فيما يخص تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية تبسة، ارتأينا تقديم جملة من التوصيات نوجزها كالآتي:

1. توفير التسهيلات القانونية والتشريعية مع شرحها وتوضيحها ومحاولة تقليص تفشي ظاهرة البيروقراطية.

2. يجب على مناطق ولاية تبسة برمتها استغلال الإمكانات المتاحة والخصوصيات المتميزة بها كليا عبر الأجهزة المساعدة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لوضعها في خدمة التنمية وتشجيع الاستثمار.

3. التكفل الدائم للسلطات الولائية بإيجاد صيغ مناسبة للشباب المستثمرين بغية الاستفادة من العقارات والمحلات التي تتماشى مع المشاريع المقترحة.

4. اشتراك جميع القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار والتشغيل والتنمية في وضع بنك المعلومات بالمشاريع الاستثمارية داخل الولاية.

5. توفير نظام جبائي على مستوى الولاية يكون محفزاً وفعالاً ويساعد على توفير محيط استثماري ملائم.

6. تحسين مستوى الهياكل القاعدية على مستوى ولاية تبسة بما يتلاءم مع متطلبات التطور الصناعي الحديث خاصة في مجال النقل.

7. تفعيل دور الإدارة المحلية بولاية تبسة في مجال القيام بالدراسات وإقامة المدن، والتجمعات الصناعية والخدمية والبنى التحتية التي تتطلبها هذه المؤسسات.

8. تجسيد التنسيق بين هذه المؤسسات وهيئات المعلومات والجهات ذات العلاقة بشأن إقامة المسوحات الدورية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للوقوف على مدى قوة أدائها ومساهمتها في تحقيق التنمية في الولاية ومعرفة ما تواجهه من صعوبات من جهة، واقتراح الحلول الناجعة من جهة أخرى.

9. تقليص تكاليف الإجراءات الإدارية وكثرة الرخص والوثائق المطلوبة من المستثمر للموافقة على الاستثمار، حيث يتطلب وقتاً كبيراً لإتمام ذلك بالإضافة إلى غموض التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار في أثناء تطبيقها، مما يؤدي بالمستثمرين إلى تفضيل مناطق أخرى.

10. تفعيل عمل الأطر التنظيمية والهياكل الإدارية اللازمة لمتابعة سير عمل هذه المؤسسات بالمستوى الذي يحقق الغايات المنشودة من تلك الاستراتيجية المطبقة على المستوى الولائي والوطني في مجال دعم التنمية.

11. تجاوز مشكلة العقار، وخاصة العقار الصناعي، وذلك من خلال اهتمام السلطات الولائية بتخفيض الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار.

إذا كانت الوسائل السابقة تمثل ما يجب على سلطات ولاية تبسة تبنيه لضمان نجاحها في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة.فهناك بعض الوسائل التي يتعين أن تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية في حد ذاتها للتطوير من نفسها والحفاظ على استمراريتها وتحسين مستواها التنافسي، نجد أهمها:

- ترقية مستوى المنتجات من خلال الإنتاج وفقا لاحتياجات الأسواق المحلية في الولاية، وبأقل تكلفة ممكنة والسعي للحصول على شهادة الجودة (ISO) في وقت أصبح عنصر الجودة أهم العناصر التي تضمن التسويق.
- عملية التسويق أصبحت من التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولضمان مركز تنافسي في خضم هذا التغير المتسارع، يجب الاهتمام بالبحث العلمي لمتابعة التغيرات والتنبؤ بها ومن ثم التحكم فيها.
- تطوير الجهاز الإداري في الولاية ورفع الكفاءات التسييرية باعتماد منهجية

تسييرية تتوافق والمؤسسة الاقتصادية الحديثة التي تستجيب لمعطيات المرونة والفعالية في الأداء واستعمال تكنولوجيا المعلومات في التسيير.

- ♦ توظيف يد عاملة مؤهلة في العملية الإنتاجية والتسييرية، ومحاولة تحسين قدرات هذه الموارد البشرية.

ومن جملة ما تقدم يمكن القول إن إدراك السلطات الولائية في تبسة لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسعيها لتوفير كل الدعم والمساندة لها، ومحاولة أصحاب تلك المؤسسات التحسين من قدرات مؤسساتهم من شأنه أن يخلق مؤسسات مصغرة جديدة، ويؤمن لها دفعة قوية لتصبح صغيرة ثم متوسطة.

المصادر المراجع:

أولاً ـ المراجع العربية:

1. البرنوطي نائف سعاد (2005) إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
2. الجوهري عبد الهادي (2001) دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
3. السيد عبده فتحي أبو سيد أحمد (2005) الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية.
4. بوعمامة علي (2005) مفهوم التنمية المحلية ومقومات تجسيدها، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر.
5. بوعمامة علي (2008) استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة – البعد البيئي– ، المركز الجامعي المدية، الجزائر.
6. جواد نبيل (2007) إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الجزائر.
7. حسن عبد الرحيم يوسف توفيق (2002) إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
8. طشطوش هايل عبد المولى (2012) المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن
9. لرقط فريدة (2008) ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر.
10. ناصر سليمان، محسن عواطف (2011) تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر.

11. نورين بومدين (2008) دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة – البعد البيئي– ، المركز الجامعي المدية، الجزائر.

12. سداوي موسى، مسعودي محمد (2008) الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة – البعد البيئي– ، المركز الجامعي المدية، الجزائر.

13. عبد الحميد محمد (2002) المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التحديات التمويلية، ندور الرياض، السعودية.

14. عبد المطلب عبد الحميد (2001) التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

15. عنبة هالة محمد لبيب (2004) إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

16. فال عبد الله (2010) دور المجموعات المحلية في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العشرون، بسكرة، الجزائر.

17. خوني رابح، حساني رقية (2008) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.

18. خضر حسان (2002) تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

19. غياط شريف، بوقموم محمد (2008) التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سوريا.

20. غياط شريف، بوقموم محمد (2008) واقع الابتكار وانتشاره في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر– ، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة، جامعة قالمة، الجزائر.

21. غياط شريف، بوقموم محمد (2009) حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة بسكرة، الجزائر.

22. غياط شريف، بوقموم محمد (2010) الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر– ، مجلة الجامعة المغاربية، العدد العاشر، طرابلس، ليبيا.

23. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المرسوم التنفيذي رقم (01–18) والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 27 رمضان 1422 والموافق لـ 12 ديسمبر 2001، العدد 77.

24. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للجزائر.

25. مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تبسة.

26. مديرية الضرائب لولاية تبسة، 2012.

27. تقرير التنمية البشرية، 2005.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Organisation de Coopération et de Développement Economique, (2000) « Perspectives de L'OCDE Sur Les PME » PARIS.*